الأمم المتحدة S/2021/588

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2021

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 21 حزيران/يونيه 2021 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

إشارة للإحاطة التي أدلى بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو آرياس، خلال الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ 3 حزيران/يونيه 2021 حول ما يسمى بـ "الملف الكيميائي" في الجمهورية العربية السورية، وبناء على تعليمات من حكومة بلادي، أود أن أنقل إليكم ما يلي:

لقد أظهرت إحاطة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أموراً مستغربة ومقلقة جداً بالنسبة لسورية، مما ذكرنا بجلسة الكذب والألاعيب التي عقدها المجلس بحضور وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول قبيل غزو العراق عام 2003. ولقد اعتدنا أن نسمع من ممثلي بعض الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن كيلاً للاتهامات الباطلة التي لا أساس لها من الصحة ضد سورية. أما أن تتحول إحاطة المدير العام في تلك الجلسة إلى جزء أساسي من تلك الحملة الباطلة ضد سورية، بل ومحرض عليها، فهذا أمر مستهجن ومرفوض يستحق التوقف عنده ومراجعته، لأن هذا السلوك يمثل خروجاً واضحاً للمدير العام عن المهام التي أنيطت به بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وأورد فيما يلي عدداً من المسائل التي تم إغفالها أو تحريف مجرياتها خلال الإحاطة المشار إليها، والردود التي تم الإدلاء بها على استفسارات الدول الأعضاء:

أولاً، أشار المدير العام إلى أن استخدام الأسلحة الكيميائية جرى قبل وبعد انضمام سورية إلى الاتفاقية، واختار بشكل مقصود حادثتين مزعومتين في خان شيخون (2017) ودوما (2018)، واللتين اتخذتا كذريعة لارتكاب عدوانين غاشمين ضد سورية، الأول أمريكي، والثاني أمريكي – بريطاني – فرنسي مشترك، حتى قبل أن تبدأ التحقيقات بشأنهما. كما أشار أيضاً إلى حادثة الغوطة (2013)، لكنه نسي أو بالأحرى تناسى حادثة خان العسل (2013) التي طلبت سورية من الأمين العام السابق بان كي مون التحقيق بشأنها، وهو ما لم يجرِ حتى هذا اليوم.

ثانياً، قال المدير العام في إحاطته أن المنظمة "ليست محكمة ولا هيئة قضائية، غير أنها تزود المجتمع الدولي، من خلال عملها، بمواد تساعد آليات المساءلة في مهامها". وهنا نجد لزاماً علينا أن نوضح أمرين:

070721 290621 21-08733 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأمر الأول: إن الفقرة 1 من المادة الثامنة من الاتفاقية تؤكد أن الدول الأطراف في الاتفاقية أنشأت المنظمة "من أجل تحقيق موضوع هذه الاتفاقية والغرض منها، وتأمين تنفيذ أحكامها". وبالتالي لا ينبغي أن تكون المنظمة مصدراً لتقارير غير موثقة، أو أداة لنشر معلومات مفبركة أو مزورة. وينبغي أيضاً أن يكون المدير العام الأحرص على تنفيذ أحكام الاتفاقية وأن يكون طرفاً نزيهاً محايداً، وأن يأخذ بكافة وجهات النظر المختلفة، وألا ينحاز أو يتبنى إحداها دون الأخرى، فكيف إذا كانت وجهة نظر الطرف الآخر مسيسة ومبنية على تقارير مزورة؟!

الأمر الثاني: إن التقارير المتعلقة بالحوادث المزعومة في دوما وقبلها في خان شيخون، واللطامنة، وسراقب، وغيرها، تم فبركتها بهدف اتهام الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية في تلك الحوادث. وبناءً على هذه التقارير تم اتخاذ قرارات من المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف ضد سورية. إذَن كانت مهمة المدير العام وبعض موظفي الأمانة الفنية حشو السلاح بالذخيرة وتسليمه لمن سيطلق النار على سورية. وهذه هي الوقائع الثابتة التي جرت.

ثالثاً، في إجابة المدير العام على سؤال مخطط له من قبل بعض الدول الغربية خلال الجلسة عن التقدم المُحرز، ومدى تعاون سورية مع المنظمة، استخدم السيد آرياس أسلوب المناورة والتلاعب بالمصطلحات على نحو يُشير ضمناً إلى أن سورية لا تتعاون مع المنظمة. ولقد وجد المدير العام صعوبةً في قول الحقيقة المتمثلة في أن سورية تعاونت مع المنظمة بشكلٍ كامل، وفتحت أبوابها بنية صادقة لفرق المنظمة المختلفة، وأن الكثير من وثائق المنظمة المُعممة على الدول الأطراف أشادت بتعاون سورية وما تقدمه من تسهيلات للمنظمة وفرقها.

رابعاً، بشأن ما ورد في الإحاطة حول عمل فريق تقييم الإعلانات:

تطرق المدير العام بإسهاب إلى عمل هذا الفريق، وكان تذكيره بأن "هذا الفريق ليس هيئة تحقيق، بل هو فريق مهمته التحقق من دقة واكتمال الإعلان الأولي السوري، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع السلطات السورية"، مفيداً، إلا أن إيحاءاته حول ظهور عناصر جديدة لم تعلن عنها سورية أو تصرح بها في البداية، وأن سورية عدلت إعلانها 17 مرة بناءً على المقترحات التي قدمها فريق تقييم الإعلانات وعلى أساس المعلومات التي كان يحصل عليها، مثلت محاولة مكشوفة لتوجيه اتهام مبطن إلى سورية بأنها لم تعلن عن كل ما لديها.

وفي هذا السياق، نُبين الحقائق التالية:

(أ) إن سورية هي التي طلبت، بعد انضمامها إلى الاتفاقية مباشرةً، مساعدة الأمانة الفنية في كيفية إعداد الاعلان الأولي لافتقادها للخبرة المطلوبة في هذا المجال في تلك الفترة.

(ب) إن سورية أكدت على أن البرنامج الكيميائي السوري قد مضى عليه أكثر من 45 عاماً، وأن بعض العاملين فيه إما تقاعد، أو تقدم به العمر، أو فارق الحياة، أو استُشهد خلال الحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى أن ظروف الحرب أدت إلى إتلاف الكثير من المواد والوثائق المتصلة بهذا البرنامج، خاصةً في بعض المرافق التي كانت عرضة لسيطرة الإرهابيين عليها، والاضطرار إلى تحريك الكثير من المعدات والمواد من مكان إلى آخر تبعاً للحالة الأمنية.

(ج) إن سورية استجابت في نيسان/أبريل 2014 لمبادرة المدير العام السابق لتخصيص فريق من الأمانة الفنية لمساعدة سورية على جعل إعلانها كاملاً ودقيقاً. وقد تعاونت اللجنة الوطنية السورية مع هذا الفريق تعاوناً كاملاً على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة في كثير من الأحيان، وأبدت أقصى قدر من الانفتاح خلال جولات المشاورات التي عقدتها مع الفريق، إذ انخرط الخبراء السوريون بكل إخلاص ونية حسنة في الرد على ما يطرحه الفريق من أسئلة واستفسارات، وقدموا الكثير من المعلومات والشروحات الفنية والعلمية التي تؤيد بشكلٍ كامل ما أعلنت عنه سورية. وفي المقابل، أظهرت الممارسات العملية وجود سعي لعرقلة إغلاق تلك المسائل، خاصة تلك التي أشبعت بحثاً ونقاشاً، إلى جانب محاولة فتح مسائل جديدة. وهذا الأمر رسخ لدينا قناعةً بأن بعض الدول الغربية تحاول استخدام عمل هذا الفريق كوسيلةٍ للضغط والابتزاز السياسي، وبات من الواضح أنه مهما قدمت سورية من معلومات فإن هذا الملف سيبقى مفتوحاً لأن التعليمات المُعطاة للفريق تقضي بالإبقاء على مسائل معلقة، لا بل حتى زيادة عددها.

(د) إن عدداً من الدول التي انضمت إلى الاتفاقية واجهت مشاكل مماثلة لتلك التي واجهتها سورية في إعلانها الأولي، لكنها بالطبع لم تواجه ذات التوظيف السياسي لها على النحو الذي واجهته سورية. فالجميع يعرف جيداً أن العديد من الدول تقوم باستمرار بإدخال تعديلات على إعلاناتها الأولية، وبالتالي فهي ممارسة معتادة تقوم بها حتى بعض الدول التي تكيل الاتهامات لسورية مثل: الولايات المتحدة، وكندا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها. فعلى سبيل المثال، أعلنت ألمانيا في وقت متأخر من عام 2013 عن مرفق تم فيه إنتاج غاز الخردل النيتروجيني في عامي 2011 و 2012، والسبب المزعوم لهذا الإغفال هو أن برلين لم تكن على علم بمتطلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إلا أن المنظمة اعتبرت – في حالة تلك البلدان – أن الأمر طبيعي وبسيط ويمكن أن يحصل. أما في حالة سورية فالأمر مختلف. وهنا نسأل المدير العام، ألا يعبر ذلك عن ازدواجية معايير تمارسها الأمانة الفنية للمنظمة بشكلٍ صارخ؟ ألم تقبل المنظمة والدول التي تتحكم بها باختفاء بعض المواد الكيميائية في دولة طرف تحت ذرائع مختلفة لسنا في صدد ذكرها الآن؟

(هـ) بالنسبة لزيارة فريق تقييم الإعلانات لإجراء الجولة 25 من المشاورات، وادعاء عدم منحه التأشيرات، فإن هذا الكلام عارٍ عن الصحة. فسورية لم ترفض منح الفريق التأشيرات ولم يسبق لها أن اتخذت مثل هذا الإجراء. وإن إجراء زيارات الفريق يخضع عادةً لترتيباتٍ يتفق عليها الجانبان وبما يناسب التزامات كلٍ منهما. وبالتالي، فإنه من الطبيعي أن يتم تأجيل أي جولة مشاورات إذا لم يكن الموعد مناسباً. والمثير للاستغراب أكثر هو أن يقول المدير العام إنه قام بتأجيل إرسال الفريق بذريعة ارتفاع درجات الحرارة في سورية في فصل الصيف! ألم يسبق للفريق أن قام بمثل هذه الزيارات خلال فترة الصيف؟

(و) إن ما يدعو للاستغراب أيضاً إقحام مركز الدراسات والبحوث العلمية في الملف الكيميائي السوري، واعتباره المكان الذي جرت فيه جميع برامج البحث والتطوير المتعلقة بالأسلحة الكيميائية السورية، على الرغم من أنه ثَبُت لفرق التفتيش التي قامت بزيارات عديدة لهذا المركز أن لا علاقة له بالملف الكيميائي على الإطلاق.

خامساً، بشأن ما ورد حول عمل فريق بعثة تقصي الحقائق:

ابتعدت إحاطة المدير العام كثيراً عن الحقيقة بشأن طرائق عمل بعثة تقصي الحقائق ومجريات تحقيقاتها، وذلك للتغطية على العيوب الجسيمة التي شابت عملها وتقاريرها. وفيما يتعلق بحادثة دوما، استمر

المدير العام في تجاهل الملاحظات الجوهرية التي أثارتها سورية وروسيا ودول أخرى حول تقرير البعثة، وركز فقط على عمل المفتشيْن (أ) و (ب) وليس على مضمون التقرير. والمدهش حقيقة أن يقوم من يرأس منظمة فنية عَهَدَ إليها المجتمع الدولي مهمة التحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية بالاستدلال بتقرير لجنةٍ غير مختصة في جنيف لا تمتلك الخبرات اللازمة، وليس لديها الولاية القانونية، لتأكيد حالة استخدامٍ مزعومٍ للأسلحة الكيميائية في دوما. وفي هذا الصدد نود أن نُشير إلى الجوانب التالية لأهميتها:

(أ) إنه ووفقاً للفقرة 62 من الجزء الثاني من المُرفق المتعلق بالتحقق من الاتفاقية والمعنون "القواعد العامة للتحقق"، يجوز أن "تُرفق بالتقرير الملاحظات المخالفة التي يبديها المفتشون"، وبالتالي كان حرياً بالمدير العام أن يرفق بالتقرير ملاحظات المفتشيْن (أ) و (ب)، وليس إعطاء الأوامر بعدم الأخذ بها وحذفها من أرشيف المنظمة. وإن هذا الإجراء بحد ذاته يثير الشبهات، ويتعارض تماماً مع ما يردده المدير العام عن عدم تدخله في عمل بعثة تقصي الحقائق، وبأنها تتمتع بالاستقلالية التامة في عملها.

(ب) تجاهل المنظمة للمشاغل المحقة والملاحظات الجوهرية التي قدمها الخبراء، والمفتشون السابقون، والعلماء، والصحفيون، والتي هدفت إلى الدفع باتجاه تصويب إجراءات وممارسات بعثة تقصي الحقائق في الحوادث التي حققت فيها في سورية حتى الآن، وخاصة حوادث خان شيخون، ودوما، واللطامنة. وإن هؤلاء الأشخاص ليسوا مدفوعين من أحد، ويتحدثون بالعلم وليس بالسياسة، ويحرصون على مستقبل المنظمة.

(ج) لا بد من الأخذ بالاعتبار أيضاً ما جاء في التسريبات التي نشرها موقع "ويكيليكس" حول بياناتٍ لمفتشين سابقين شاركوا في تحقيقات حادثة دوما المزعومة، والتي أشاروا فيها إلى تعرضهم لضغوطٍ من قبل دول معروفة لتحريف ما جاء في التقرير المرحلي، وعليه، تمت كتابة التقرير النهائي بطريقة مزورة تخالف الحقيقة.

(د) ينفي المدير العام مشاركة المفتشين المعارضين للتقرير (المارقين من وجهة نظره) في التحقيقات التي جرت في حادثة دوما، في حين أنهما كانا في عداد فريق البعثة الذي حقق في تلك الحادثة. فالمفتش (أ) كان عضواً أساسياً في عداد فريق البعثة الذي زار موقع الحادثة، وشارك في جميع خطوات التحقيق (من أخذ العينات، والصور والمقاسات والأبعاد ودراسة الحالة المزعومة وتوجيه الأسئلة). وهو الذي قام بتاريخ 3 حزيران/يونيه 2018 بمهمة وضع الأختام الخاصة بالمنظمة على الاسطوانتين اللتين تم العثور عليهما في مكان الحادثة.

(هـ) نذكر بأن أعضاء فريق "بعثة تقصي الحقائق" قدموا إلى دمشق بناء على طلب اللجنة الوطنية السورية، وأول اجتماع عقد مع الفريق تم فيه استعراض عدد من الوثائق الهامة، وطلب رئيس الفريق مقابلة شاهدَين بنفس اليوم واستئناف مقابلة بقية الشهود بعد زيارة مكان الحادثة. وفي اليوم التالي لم يحضر رئيس الفريق الذي قيل حينها إنه سافر لمهمة أخرى في بلد (X) وتم إبلاغ اللجنة الوطنية السورية بأن نائبه أصبح رئيساً للفريق. لكن تبين لاحقاً أنه وبعد اطلاعه على المعلومات التي بحوزة سورية، غادر ليتابع التحقيق في البلد الآخر (X)، وكان عنصراً أساسياً في صياغة التقرير النهائي المزور حول حادثة دوما المزعومة.

(و) نذكر أيضاً بأن سورية قدمت بتاريخ 6 آب/أغسطس 2018، وبشكلٍ رسمي، ملاحظاتها على التقرير المؤقت لحادثة دوما المزعومة، وذلك رداً على مذكرة الأمانة الفنية الصادرة بتاريخ 6 تموز/يوليه 2018 (S/2018/1645). وقد تضمن الرد السوري العديد من الملاحظات الموضوعية على ما ورد في هذا التقرير، بما في ذلك العيوب الجسيمة التي شابت عملية جمع العينات وقسمتها، ومخالفة مبدأ سلسلة

الحضـانة، ووضـع الاسـطوانتين وفبركة إسـقاطهما من الجو، وعدم التطرق إلى الاسـطوانة التي تم العثور عليها في أحد مسـتودعات الإرهابيين في دوما، والتي تشـبه الاسـطوانتين المزعومتين في مكان الحادث، وكذلك إلى المواد الكيميائية الخطيرة التي تم العثور عليها في تلك المستودعات، وخاصـةً مادة الهيكسـامين. كما أشـارت تلك الملاحظات إلى مسألة إغفال شـهادات عدد كبير من الشـهود الذين تمت مقابلتهم بدمشـق، وكانوا شـهوداً أسـاسـيين متواجدين في زمان ومكان الحادثة، في حين اعتمد التقرير على شـهود زور مقنعين في البلد (X). وهناك الكثير من الملاحظات الموضـوعية التي لا يتسـع المجال لذكرها في هذه الرسـالة. ثم عادت اللجنة الوطنية السـورية لتزود الأمانة الفنية للمنظمة بعددٍ كبير من الملاحظات الموضـوعية على التقرير النهائي الذي صـدر في شـهر آذار/مارس 2019 حول هذه الحادثة ولم تلقَ هذه الملاحظات أي اهتمام من قبل المنظمة.

(ز) أما بشأن زعم المدير العام في إحاطته بأن أياً من الدول الـ 193 الأطراف في الاتفاقية لم تشـكك في النتائج التي توصـلت إليها البعثة بشـأن العثور على الكلور في مسـرح الهجوم في دوما، فهذا الكلام مجتزأ، لأننا أشـرنا مراراً إلى أن وجود الكلور (وهو مادة غير محظورة) في مكان ما لا يمكن أن يكون دليلاً على استخدامه كسلاح، وبالتالي فإن التركيز على هذه النقطة، وتجاهل الأدلة العلمية والفنية التي تثبت وضـع الأسـطوانة باليد في مكان الحادثة في دوما دليل على التضـليل الذي تمت ممارسـته على الدول الأعضاء بشأن هذه الحادثة المفبركة.

(ح) إن دفاع المدير العام في إحاطته عن أسـاليب عمل "بعثة تقصـي الحقائق"، ووصـفه ما تقوم به بأنه يعتمد منهجية عمل موحدة في تحقيقاتها، وبأنها تستجيب لمعايير دولية عريقة "لم نخترعها"، بات منتهي الصـلاحية، إذ بات من المعروف أن المنهجية الحالية لطرائق عمل البعثة تخالف بشكل صـريح وواضـح نصـوص الاتفاقية وطرائق التحقق الواردة فيها، وأن العيوب الإجرائية، والمخالفات المهنية، وحالات عدم الاتسـاق في طرائق عملها، والتي لا تزال قائمة حتى الآن، قد وضـعت مهنية ومصـداقية تقاريرها على المحك. إذ كيف يمكن أن تكون تقارير بعثة تقصـي الحقائق ذات مصـداقية في حين أن مصـادرها مشبوهة، وشـهودها من العناصـر الإرهابية، وعيناتها يجمعها الآخرون من الخوذ البيضـاء، وتحقيقاتها تجري عن بعد؟ هل هذه طرائق معيارية نصـت عليها الاتفاقية؟ هل الاسـتناد إلى عبارتي "وجود أرضـية معقولة" و "على الأرجح" يمكن أن يكون وصفة صحيحة للثقة والمصداقية في تقارير تلك البعثة؟

(ط) في مثال واضح على المعايير المزدوجة التي اتبعتها بعثة تقصي الحقائق والسلوك الانتقائي الذي مارسته، نذكر هنا برفضـها طلب سورية بتاريخ 11 نيسان/أبريل 2017 إرسال فريقٍ لإجراء تفتيش على قاعدة الشـعيرات الجوية التي تم الادعاء بأنها اسـتخدمت كمنطلق لهجوم كيميائي في الحادثة المزعومة في خان شـيخون (نيسـان/أبريل 2017). وهذا الرفض أيدته الدول الغربية في المجلس التنفيذي لتغطية وتبرير العدوان الأمريكي على سورية عام 2017، مما يدل على تلقي البعثة لتعليماتها من تلك الدول.

(ي) بخصـوص المعلومات التي قدمتها السـلطات السـورية للمنظمة حول تحضـير الإرهابيين لنقل واسـتخدام أسـلحة كيميائية، اعترف المدير العام بأن المنظمة تلقت 197 مذكرة شـفوية من سـورية في السـنوات الخمس الماضـية فقط "تتعلق بأنشـطة مزعومة مرتبطة بالأسـلحة الكيميائية"، وأضـاف بأن الأمانة الفنية لم تتمكن من ربط تلك المعلومات بأي حالات حقيقية لاسـتخدام الأسـلحة الكيميائية أو بأي من التحقيقات التي تجريها. وإن هذه الخلاصة غير المُقنعة لم تكن مستغربة لأن المنظمة لم تجرِ أي تحقيق فعلي بشأن أي من تلك المعلومات التي وردت في المذكرات، وهو ما يتسق مع هدف الدول الراعية للإرهاب

في سورية في استبعاد أي شبهة أو اتهام للإرهابيين باستخدام الأسلحة الكيميائية، ومواصلة التركيز على اتهام الحكومة السورية بذلك.

سادساً، بشأن ما ورد حول فريق التحقيق وتحديد الهوية:

لقد تلطى المدير العام بالسلطة التي منحها له قرار مؤتمر الدول الأطراف (27 حزيران/يونيه 2018) لإنشاء "فريق التحقيق وتحديد الهوية"، وحاول إسباغ الشرعية عليه على الرغم من إدراكه في قرارة نفسه أنه إجراء مخالفٌ لنصوص الاتفاقية وأن ولاية هذا الفريق غير شرعية.

ونذكر المدير العام والدول الأعضاء بأن سورية، ومنذ اليوم الأول لإنشاء هذا الفريق، ومعها عدد من الدول الأطراف، أعلنت بأنها لا تعترف بشرعية هذا الفريق، ولن تتعامل معه، ولن تقبل بنتائج تحقيقاته، وبالتالي لم يكن مفاجئاً بالنسبة لها اتباعه لنفس طرائق العمل الخاطئة التي اتبعها فريق بعثة تقصي الحقائق، وليس مستغربا أن يدافع المدير العام في إحاطته عن هذا الفريق ونتائج عمله أيضاً.

ولقد تحدث المدير العام مراراً عن موضوع المساءلة عن حالات الاستخدام، وتحديد المسؤولية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هذا هو دوره؟ وهل هذه هي مهمة وولاية المنظمة؟ وعلاوة على ذلك، هل هذا الفريق الذي أنشئ بدون شرعية دولية سيكون بمقدوره القيام بهذه المهمة؟ وأي نوع من الحياد، أو المهنية، أو المصداقية يمكن أن يتحلى بها هذا الفريق في ظل كل هذه الإشكاليات البنيوية القانونية والفنية؟

وختاماً، لقد انضمت سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2013 طواعية وبحسن نية، إيماناً منها برفض استخدام الأسلحة الكيميائية من قِبل أيّ مَن كان وفي أي مكان وتحت أي ظروف. لكن ما تعرضت له سورية خلال السنوات الماضية داخل المنظمة أثار تساؤلاً جدياً لدينا حول قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها بموجب الاتفاقية، ومدى قدرتها على الصمود أمام الضغوط التي تتعرض لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين. وإن هذا التحدي الجدي لا يخص سورية فحسب، بل هو مشكلة عالمية أوسع نطاقاً وذات طابع منهجي، لأن المنظمة قد تحولت إلى أداة للتلاعب السياسي وكيان يعاني من مرض التسييس الذي أبعدها عن مهنيتها وبالتالي مصداقيتها، ويكاد يودي بها. وفي ضوء ذلك، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة التي وصلت إليها المنظمة. والمطلوب الآن هو وقف هذا الانحدار المستمر في مسار عمل المنظمة والشروع بشكل جاد وعاجل في تصحيحه، للعودة بها إلى ممارسة دورها الطبيعي باعتبارها الركيزة الأساسية والمحايدة لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وسورية ستكون على أتم الاستعداد للتعاون بالطريقة التي تضمن لها حقوقها بعيداً عن الضغوط والتسييس.

وآمل إصدار هذه الرسالة وتعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بسام **صبّاغ**
السفير
المندوب الدائم